التسرب من المدارس..الأرقام تتكلم

لعل مشكلة التسرب من المدارس واحدة من أهم المشكلات التي تواجه وزارة التربية؛ إذ لا تزال نسمع عن أرقام تعد كبيرة لذلك التسرب، على الرغم من محاولات التربية للحد منها..وإن كان التعليم- سابقاً- حلماً للفقراء ورفاهية للأغنياء، فإن ذلك انتهى مع إقرار مجانية التعليم، ولكن، إلى الآن تعجز وزارة التربية عن إنهاء المشكلة بشكل كامل..

وإن كان التسرب يبدو بصورة أوضح في الريف، فإن ذلك لا يعني استثناء المدن من وجود هذه المشكلة، وربما يبدو من الطبيعي أن تلقي الجهات التربوية اللوم على الأهل الذين يتساهلون في معالجة مشكلة التسرب.. إلا أن ذلك لا يرفع المسؤولية عنها، وهي إن كانت تقوم برفع دعاوى قضائية على الأهل الذي يتسببون في تسرب أولادهم، فإن الأهم هو متابعة تلك القضايا.

المشكلة ليست بسيطة كما يتصور البعض، فهي من المشكلات التي تواجه الجهات التربوية بشكل خاص، والدولة بشكل عام، ويجب معالجتها بالتعاون مع الأهل، حتى يجتاز الطالب مرحلة التعليم الأساسي على الأقل، وحتى لا تضاف أعداد جديدة إلى أعداد الأميين الكبار، ويجب التشدد في تطبيق القانون الذي يقضي بالحبس والغرامة للممتنعين عن إعادة أولادهم المتسربين إلى المدارس، وتعاون الجميع لمعالجة هذه المشكلة الحساسة...

٦٧٩ - دعوى قضائية بحق أولياء الأمور في الجزيرة السورية

قامت مديرية التربية في محافظة الحسكة برفع ٦٧٩ دعوى قضائية بحق أولياء الأمور الممتنعين عن إرسال أبنائهم إلى المدارس، وجاءت الدعاوى نتيجة تزايد أعداد المتسربين واستفحال الأمية؛ إذ إن أعدادهم-بحسب بعض التقارير- تزيد على ٣٥ %، كما أن هناك أكثر من ٤٧٥ دعوى قيد الإنجاز .

وذهب التقرير الصادر مؤخراً عن مديرية تربية الحسكة، إلى أن هناك لجنة للطواف على المحلات التجارية، والمشكلة من قبل المحافظ، بحيث تقوم بشكل دوري بجولات على المحلات الصناعية لتنظيم الضبوط اللازمة لمخالفي قانون التعليم الإلزامي، وملاحقة ومراقبة من يستخدمون أطفالا (عمالة أطفال) ضمن السن الدراسية والملزمة بالتعلم.

كما أشار التقرير أيضاً إلى عدد المتسربين للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠؛ إذ بلغ ٨٠٧٤ تلميذاً وتلميذة، منهم ٣١٩١ في الحلقة الأولى، و٤٨٨٣ متسرباً في الحلقة الثانية.

وبذلك تكون نسبة التسرب خلال العام الحالي ٤٧. ٢ %، مسجلة ارتفاعاً مقارنة بالعام الماضي والذي بلغت فيه النسبة ٨. ١.%

ووصل عدد التلاميذ المداومين في مدارس الحسكة خلال الفصل الدراسي الحالي ٢٤٠٠٢ طالب، و٢١٩٦٣ طالبة، بحسب إحصاءات مديرية التربية في المحافظة.

كما كشف تقرير سابق صادر عن مديرة التربية في الحسكة، أصدرته عن تأثير الجفاف على الواقع التربوي في محافظة الحسكة، أنه تم إغلاق ودمج 24 مدرسة في المحافظة، وذلك نتيجة الهجرة الداخلية للأهالي، وذهاب أبنائهم الذين هم في سن التعليم مع أوليائهم . بالإضافة إلى نقص كبير في أعداد التلاميذ في كافة مراحل التعليم.

وبحسب التقرير، تبين أن نسبة التسرب، ونتيجة الظروف المناخية خلال السنوات الماضية ازدادت من ٦١٠٢ تلميذ في بداية العام الدراسي الحالي، وانتهت بـ ٧٣٨١ تلميذاً في نهاية العام الدراسي الحالي.

وأوضح مدير التربية في الحسكة، منير عبد العال، أنه خلال العام الحالي تم نقل ٣٢٤٠ تلميذاً إلى المحافظات الأخرى، مبيناً أن أعداد التلاميذ والطلاب تناقصت بشكل ملحوظ بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩؛ فبالنسبة إلى أعداد التلاميذ في مرحلة رياض الأطفال للعام ٢٠٠٨ وصلت إلى ٣٦٩٢ تلميذاً، بينما تراجع عدد الطلاب خلال العام الحالي ليصل إلى ٣٢٩٨ تلميذاً.. أما في مرحلة التعليم الأساسي، فبلغ عدد التلاميذ خلال ٢٠٠٨ حوالي ٣٢٤٨٩٧ تلميذاً، بينما انخفضت أعداد التلاميذ خلال العام الحالي إلى ٣٢٤١٣٢ تلميذاً.. أما النقص الحاصل بالنسبة إلى أعداد الطلاب في المرحلة الثانوية، فبلغ ٩١٦٣ طالباً وطالبة، و٢٣٠ طالباً في مرحلة التعليم المهني، مشيراً إلى أن أكثر نسبة نقص لأعداد التلاميذ في الشعب تتركز في المنطقة الجنوبية من المحافظة؛ ما أدى إلى خلل في معايير الخريطة المدرسية بشكل عام..يشار إلى أن عدد النقص الحاصل في أعداد التلاميذ بالنسبة إلى كافة مراحل التعليم في المحافظة خلال العام الحالي، وصل إلى ٣٩٤٠١ تلميذ؛ منهم ٣٣٥ تلميذاً لرياض الأطفال، و٧٦٥ تلميذاً لمرحلة التعليم الأساسي، و٩١٦٣ طالباً وطالبة لمرحلة التعليم الثانوي، و٢٣٠ طالباً بالنسبة إلى التعليم المهني. **عن صحيفة بلدنا**

كفاك سباتاً
يا مجلس بلدة
تربه سبي(الفحطانية)

رغم كون بلدة تربه سبي (الفحطانية) إحدى أقدم بلدات المحافظة التي فيها مجلس بلدي، لكنها لا تزال تعاني من مشاكل كثيرة تؤثر تأثيراً بالغاً على حياة سكانها بحيث لا يمكن التطرق إليها جميعها في حلقة واحدة ، ولعل المشكلة الأكبر تكمن في أكوام القمامة المنتشرة في أغلب أحيائها وخاصة المجاورة منها لمجرى ما كان يسمى في السابق " نهراً " الذي بات يئن كثيراً من وطأة التلوث الحاصل فيه من القمامة التي ترمى إليه نهاراً جهاراً ، وذلك لأنه - رغم قلة عدد الحاويات ووضعها في مركز السوق فقط – فإنها – الحاويات – قد تحولت إلى أملاك خاصة لقلة من المحسوبين على مجلس البلدة من أصحاب المحلات التجارية . أما في الأحياء – المكتظة بالسكان – فأرصفتها هي أماكن خاصة لوضع القمامة عليها من قبل السكان بهدف إبعادها عن باحات المنازل درءاً للمخاطر الصحية الناتجة منها. أما مجلس البلدة (الموقر) فقد تحمل عبئاً ثقيلاً (حيث خصص يومين لكل حي (حارة) لترحيل قمامته ، هذا إذا تفضل المستخدمون في هذا المجال بالالتزام بدوامهم وإن لم تصادف عطلة رسمية في ذلك اليوم . أما العطل الغير رسمية – وما أكثرها – فهي متعلقة بكون أحد المستخدمين منشغلاً بأمور منزلية أو زيارات خاصة خارج البلدة مما يجعل سكان هذا الحي مضطرين في هذه الحالة لتحمل الروائح الكريهة المنبعثة وآثارها السيئة لمدة أسبوع كامل.ولا بد من التنويه أيضاً إلى حقيقة كون الأحياء خالية من أية حاوية . والآن ألا يحق لنا أن نتساءل أين مراقبة أداء هذه(الورشات)لعملها.أما آن الأوان لمجلس بلدة تربه سبي(الفحطانية) من أن يستفيق من هذا السبات العميق.